الواقع اللبناني بين الوحدة والاستقلال (١٩٣٦-١٩٣٩)

م. م. بشرى ابراهيم سلمان
جامعة بغداد
كلية التربية للبنات

أ. د. قبس ناطق محمد
جامعة بغداد
كلية التربية للبنات

الملخص:

انقسم اللبنانيون إزاء طلب المعاهدة الفرنسية المزمع عقدها فبينما أيدت الطائفة المارونية عقد المعاهدة وسعت وبشتى الطرق من أجل ابرامها مع التأكيد على المطالب الانفصالية ونيل الاستقلال الناجز، أبدت الطائفة الاسلامية والى جانبها الوحدويون المسيحيون رفضهم القاطع لعقد المعاهدة الثنائية مطالبين بتحقيق الوحدة مع البلاد السورية وإعادة المناطق التي أُلحقت بدولة لبنان الكبير رغماً عن أهلها ودون الأخذ برغباتهم، إلاَّ ان الموقف الاسلامي سرعان ما انقسم على نفسه فشهد تحولاً هو الاول من نوعهِ منذُ إعلان الكيان اللبناني الجديد، اتسم بقبول سياسة الأمر الواقع والعدول عن المطالب الوحدوية وإبداء النية للمشاركة الحقيقية في مفاصل الحياة السياسية ضمن حدود الجمهورية اللبنانية.

The Lebanese Reality between Unity and Independence (1936-1939)

A. L. Bushra Ibrahim Salman
University of Baghdad
College of Education for Girls

Prof. Dr. Qabas Nateq Mohammed
University of Baghdad
College of Education for Girls

Summary:

Lebanese were split over the French treaty that was to be signed. While the Maronite community supported the Treaty's conclusion and sought, in various ways, to conclude it with an emphasis on separatist demands and the achievement of independence, the Muslim community, along with the Christian, expressed their utmost rejection of the bilateral treaty, calling for unity with the Syrian country and the return of the areas that have inflicted on the great state of Lebanon against the will of their owners and without taking any consideration to their wishes, However,

the Islamic position was quickly split on itself, witnessing the transformation which is the first of its kind since the announcement of the new Lebanese entity .It was characterized by acceptance of the policy of fait accompli and abandon the demands of unity and show the intention to real participate in the joints of political life within the borders of the Republic of Lebanon.

المقدمة:

شهدت الساحة السياسية اللبنانية في الثلاثينات من القرن العشرين تحركاً ملحوظاً على غرار بدء المفاوضات الفرنسية – السورية بغية عقد معاهدة ثنائية تُنهي الانتداب وتُحقق الاستقلال وفقاً لشروطٍ محددة، لذا وجدت الزعامة المارونية ان الفرصة مواتية للتمسك بمطالب الانفصال ونيل الاستقلال التام، في حين برز التيار الوحدوي على أشدهُ وطالب بالإصرار على طلب الوحدة السورية وعودة ما سُلخ من مناطقها جوراً وبهتاناً، من خلال عقد مؤتمر الساحل والأقضية الاربعة عام ١٩٣٦، الذي عبَّروا من خلالهِ عن طلب الوحدة مع البلاد السورية، إلاَّ ان المؤتمر أحدث انقساماً عميقاً بين الوحدويين ولا سيما بين المسلمين، إذْ طالب العديد منهم بضرورة القبول بسياسة الأمر الواقع والحفاظ على المكاسب والحقوق التي ضاعت منذُ إعلان قيام دولة لبنان الكبير، وبين هذهِ المواقف كان للسياسة الفرنسية نصيبٌ في تحريك الواقع اللبناني وفقاً لما يتماشى مع سياستها ومصالحها فعملت على تعطيل الدستور اللبناني تارةً وإعادة العمل بموجبهِ تارةً أخرى، ومن هنا جاءت أهمية الموضوع في تسليط الضوء لبيان تلك المواقف اللبنانية المطالبة بالوحدة والاستقلال.

قُسم البحث إلى مقدمة ومحورين وخاتمة، تضمن المحور الأول: الظروف الممهدة للمعاهدة المشتركة والتحول في الموقف الاسلامي، وتناول المحور الثاني: عودة الدستور وتعطيلهُ للمرة الثانية، وانتهى بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات.

أولاً: الظروف الممهدة للمعاهدة المشتركة والتحول في الموقف الاسلامي:

في أثناء مدة الحكم اللادستوري التي عاشتها الجمهورية اللبنانية وتحديداً في مطلع عام ١٩٣٦، خوّل المفوض السامي دي مارتيل المجلس النيابي اللبناني الحق في الشروع بانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية بناءً على القرار رقم (L.R1)[١]، مما يعني إعادة العمل جزئياً بالدستور اللبناني المعلق، عندها برزت المنافسة من جديد بين زعماء الموارنة بعد ان اقتصر الترشيح على: إميل إدة، بشارة الخوري، حبيب باشا السعد، إذْ راح كُلاً منهم يعمل لجمع أكبر عدد من الأصوات المؤازرة لتسنُمهِ المنصب الرئاسي[٢]، فأسس بشارة الخوري الكتلة الدستورية[٣]، وأسس إميل إدة الكتلة الوطنية[٤]، لتكونا وسيلةً لضمان فوزهما في الانتخابات الرئاسية، إثر انسحاب المرشح حبيب باشا السعد من الترشيح لتقدمهِ في السن[٥]، إلاَّ ان كفة إدة قد رُجحت نتيجةً لانحياز المفوض دي مارتيل لجانبهِ بعد ان دُعي المجلس النيابي لعقد دورةً استثنائية في العشرين من كانون الثاني ١٩٣٦، اقتصرت اعمالها على انتخاب رئيس الجمهورية بموجب المرسوم رقم (٢٦٤٠)، فتم عقد الجلسة في الموعد المحدد وسط صخب اللبنانيين واحتجاجهم عِبر التظاهرات التي نظموها للمطالبة بإعادة العمل بالدستور اللبناني بصورةٍ شرعيةٍ كاملة[٦]، وبعد ان جرت الانتخابات فاز إميل إدة[٧]، بعد ان حاز على (١٥) صوتاً مقابل (١٠) اصوات، نالها منافسهِ بشارة الخوري، فأعلن إدة قائلاً: " اشكر المجلس على ثقتهِ راجياً ان اتمكن من تحقيق اماني البلاد بمعاونة الدولة المنتدبة، معلناً انني للجميع على السواء بدون تفريق ولا تمييز "[٨].

باشر رئيس الجمهورية اللبنانية الجديد مهامهُ الدستورية في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٦، وأصدر في اليوم ذاته المرسوم رقم (E/1) والذي قضى بقبول استقالة امين سر الدولة عبدالله بيهم (سني)، وتعيين ايوب ثابت (أرثوذكس) بدلاً عنهُ مع بقاء مجلس المديرين كون ان الدستور لايزال معلقاً[٩]، وما ان وصلت الى مسامع القوى السياسية اللبنانية انباء بدء المباحثات التمهيدية بين الحكومة الفرنسية والحركة الوطنية السورية[١٠]، حتى انقسم اللبنانيون الى تيارين رئيسيين مثَّل الاول التيار الانفصالي الاستقلالي الذي طالب باستقلال جمهورية لبنان بحدودهِ الحاضرة والشروع بمفاوضات مع فرنسا بغية تحقيق الاستقلال اللبناني التام، في حين طالب التيار اللبناني الثاني والذي مثلهُ الوحدويون اللبنانيون بضرورة الإسراع في تحقيق الوحدة مع سوريا ورفض عزل الجمهورية اللبنانية عن محيطها العربي، فشهد عام ١٩٣٦، نزاعاً سياسياً وحزبياً بين دُعاة الوحدة وأنصار النظام اللبناني الجديد[١١].

وقد مثلت الطائفة المسيحية وعلى رأسها الزعامة البطريركية المارونية ومعها طائفة الروم الكاثوليك التي انضمت للبطريركية[١٢]، الجناح الانفصالي في جمهورية لبنان، إذْ تزعمت المبادرة الاولى في تبني المطلب الاستقلالي للجمهورية اللبنانية، في المذكرة التي رفعها البطريرك أنطون

عريضة بواسطة المفوض السامي دي مارتيل وعِبر وزارة الخارجية الفرنسية الى اللجنة البرلمانية الفرعية المكلفة بدراسة اوضاع الدول الواقعة ضمن الانتداب الفرنسي بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٦، إذْ أعرب البطريرك ضمنها عن المطالبة بإبرام معاهدة ثنائية بين الجانب الفرنسي واللبناني لان الانتداب اصبح يُمارس بطريقةٍ مخالفةٍ لمصلحة البلاد، مما ولَّد خيبة أمل لبنانية واضطراباتٍ سورية ولاسيما في مدن: دمشق، حمص، حماة، حلب، دير الزور، وغيرها[١٣]، كما انعقد في بكركي بتاريخ السادس من شباط ١٩٣٦، اجتماعاً حضرهُ البطاركة الموارنة وترأسهُ البطريرك عريضة للتداول بشأن المسألة اللبنانية، أصدروا في ختامهِ بياناً موجهاً للمفوض دي مارتيل تضمن التأكيد على المطالب التالية[١٤]:

١- صيانة الكيان اللبناني بحدودهِ الحالية.

٢- استقلال لبنان والتمتع بسيادتهِ التامة، والمحافظة على صلات الإخوة مع سوريا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

٣- وضع دستوراً جديداً للبنان على أساس الاستقلال الفعلي، ومنح اللبنانيين حق التمتع بحريات الصحافة والاجتماع وتأليف الاحزاب السياسية.

٤- المطالبة بعقد معاهدة لبنانية فرنسية مماثلة لما تطلبهُ سوريا من فرنسا.

٥- السعي لانضمام جمهورية لبنان الى عصبة الامم.

وفي رسالة البطريرك أنطون عريضة الى وزير الخارجية الفرنسي (بيير فلاندان) Pierre Flandin ، في الثامن من شباط عام ١٩٣٦، أكد البطريرك على أهمية التوصل الى تفاهم فعليٍ ومباشر مع الحكومة الفرنسية لاسيما عقب الاحداث والتطورات الاخيرة التي شهدتها سوريا لضمان حقوق ابناء الطائفة المسيحية وتحقيق الوعود الفرنسية بالانفصال والاستقلال التام[١٥]، وقد أدلى زعيم البطريركية المارونية أنطون عريضة بتصريحٍ الى جريدة لوجور اللبنانية لسان حال الكتلة الدستورية بتاريخ السابع والعشرين من شباط ١٩٣٦، ركزَّ من خلالهِ على المطالب الخمسة المرفوعة الى المفوض دي مارتيل آنفة الذكر، وفي مقدمتها وجوب عقد معاهدة لتحل محل الانتداب الفرنسي مطالباً بتحقيقها وواعداً بمتابعة المساعي بإخلاصٍ كبير[١٦].

ويبدو مما تقدم ان البطريركية المارونية قد وجدت في بدء المفاوضات الفرنسية- السورية الفرصة الذهبية للإصرار على تحقيق المطالب ذات النزعة الانفصالية الاستقلالية وإنهاء التبعية للحكومة الفرنسية، ويمكن ان نعزو ذلك الموقف لما ساد العلاقة الفرنسية- المارونية من توترٍ وشدة منذُ تولي البطريرك عريضة منصب رئيس بطاركة الشرق.

وقد شجع الموقف البطريركي الصريح من طلب المعاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة الفرنسية– السورية بناءً على أُسسٍ استقلالية، شجعت الكتلة المعارضة داخل المجلس النيابي اللبناني، إذْ قدم سبعةً من اعضاء الكتلة الدستورية(١٧)، مذكرة الى رئيس المجلس النيابي خالد شهاب في الثالث من آذار ١٩٣٦، بينت ان الاحداث الاخيرة التي شهدتها سوريا(١٨)، قد أوجدت قوة نيابية داخل الجمهورية اللبنانية تُطالب باستقلال لبنان وحماية حدودهُ والتوصل لعقد معاهدة مع الدولة المنتدبة تمهيداً لدخولهِ عصبة الامم، إذْ انهُ: " غداة الاتفاق الذي عقد بين المفوضية العليا والكتلة الوطنية في سوريا رأى فريق من النواب ان يلفت نظر الحكومة اللبنانية الى ضرورة البحث في مصير لبنان السياسي... فنحن طلاب حرية وحكم وطني، والشعب يؤيد كل مطلب يضمن سيادته في شؤون البلاد بتحديد الحقوق والواجبات والصلاحيات..." (١٩)، وفي المقابل أبدت الكتلة الوطنية برئاسة رئيس الجمهورية إميل إدة عن رغبتها في الشروع بالمفاوضات الثنائية وتأييدها لإبرام معاهدة صداقة وتعاون بين الجانبين، وأعرب الرئيس إدة عن رغبة الحكومة اللبنانية في بدء المباحثات المشتركة لنيل لبنان استقلالهُ التام(٢٠).

وبعد بيان أبرز مواقف التيار الداعي لفصل الجمهورية اللبنانية واعلان استقلالها التام عقب ربطها مع الحكومة الفرنسية بمعاهدةٍ ثنائية، لابُد لنا من الحديث عن موقف التيار الوحدوي من طلب المعاهدة المشتركة ونيل الاستقلال، لاسيما اذا ما علمنا ان مطالبهُ كانت على النقيض تماماً من مطالب التيار الاستقلالي، إذْ يُنادي الوحدويون بالتعجيل في نيل الوحدة مع سوريا وإعادة المناطق الساحلية والاقضية الاربعة المنسلخة الى الوطن الأم، وتحقيق السيادة القومية عن طريق ربط لبنان مع المحيط العربي ومنحهُ الحقوق التي نُزعت منهُ منذُ تولي فرنسا دفة الإدارة في المناطق الخاضعة لانتدابها.

إذْ عبَّر الوحدويون اللبنانيون عن موقفهم إزاء المطالب اللبنانية الاخيرة التي نادى بها أنصار لبنان المستقل، بدعوة القوى الوحدوية من المسلمين والمسيحيين الذين انسجموا وتناغموا فيما بينهم بإصرارٍ وثبات على طلب الوحدة الشاملة بين لبنان وسوريا، ورفضوا ما آل اليه الواقع اللبناني، إذْ أعلنت الطائفة الأرثوذكسية تأييدها للوحدويين اللبنانيين ورفضها الاستقلال التام وطلبها الوحدة مع سوريا التي لا ترغب الحرمان منها، ولعل ما بينهُ ممثلها نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي(٢١)، صلاح لبكي في رسالتهِ للمفوض دي مارتيل بتاريخ الخامس من آذار ١٩٣٦، بقولهِ: " ان الاكثرية الساحقة تطالب بالوحدة وان هذهِ الوحدة لا يمكن ان تتم ويجب ان لا تتم بدون لبنان..." (٢٢)، لذا عقدت القوى الوحدوية اللبنانية مؤتمراً وحدوياً عُرف باسم " مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة عام ١٩٣٦ " (٢٣)، حضرهُ ممثلون عن المناطق المعنية، فشهد إقبالاً من جميع الطوائف الموحدة في الأهداف والمطالب، إذْ عُقد المؤتمر بتاريخ

العاشر من آذار ١٩٣٦، في منزل الزعيم السني سليم علي سلام وبحضور نخبةٍ من الشخصيات والزعامات الوحدوية الاسلامية والمسيحية[٢٤]، وانبرى المجتمعون كُلاً منهم لبيان موقفهِ وموقف من يُمثلهم من اللبنانيين إزاء طلب المعاهدة والانفصال التام، فأبتدئ رئيس المؤتمر سليم علي سلام بالقول: "... في دمشق العزيزة... سيتألف وفد لمفاوضة الحكومة الفرنسية في مصير البلاد السورية... لذا فقد دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن ابناء الاقضية والمدن المنسلخة عن امنا سوريا..." [٢٥]، اما الشيخ احمد عارف الزين (شيعي)، صاحب جريدة العرفان الصيداوية فذكر: " ان الوحدة السورية ايها السادة هي حيوية لنا، ونحن مهما جرى لا نرضى عنها بديلاً... لأنها الخطوة الاولى للوحدة العربية التي ننشدها "[٢٦]، ثم انبرى ممثل منطقة زحلة فوزي برديل بالحديث عن: "... ان الشباب اللبناني المثقف يرى اليوم ان مصلحة لبنان هي الوحدة السورية..." [٢٧]، اما ممثل الموارنة الوحدويين يوسف يزبك فقد قال: " لي الشرف ايها الاخوان ان اكون في طليعة الشباب العربي المنتسب الى المارونية ومن جبل لبنان الذي نادى بالفكرة العربية وطلب الوحدة السورية الشاملة لسوريا..." [٢٨].

إلاَّ ان أبرز ما استجد في هذا المؤتمر هو تخوف المجتمعين الوحدويين من تخلي رجال الحركة الوطنية السورية عن المطالبة بإعادة ما أنسُلخ من مناطقهم الى الوطن السوري إذْ عندها سيكون موقف الوحدويين اللبنانيين في غاية الصعوبة، وهذا ما أشار اليه رئيس المؤتمر بقولهِ: " دعونا لعقد هذا المؤتمر لأننا قرأنا في الصحف أن الكتلة الوطنية السورية ستُفاوض الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة على أساس إدخال بعض القطع في الوحدة السورية دون القطع الأخرى المنسلخة عن سوريا ولهذا دعونا أهل الملحقات لبحث هذا الموضوع الخطير "[٢٩]، وعقب بيان آراء المجتمعين نظّم الحاضرون مذكرةً لرفعها الى المفوض دي مارتيل لإيصالها الى وزارة الخارجية الفرنسية والى عصبة الامم إذْ تضمنت: " تأييد مقررات المؤتمرات الوحدوية السابقة ومطالبها وعلى رأسها السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة تأييداً مطلقاً مؤكدين لفخامتكم ان كل حل لا تجاب به هذهِ المطالب المشروعة لا يكون نصيبهُ الا الفشل... ورجاؤنا الى فخامتكم ان تتفضلوا برفع نسخة عن هذهِ الى وزارة الخارجية الفرنسية والى جمعية الامم..." [٣٠].

وقد أحدث مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة في آذار ١٩٣٦، ردة فعل سلبية من قبل عددٍ من المسلمين فضلاً عن البطريركية المارونية، ففيما يتعلق بالمسلمين ظهر انقساماً واضحاً بينهم حول مقررات المؤتمر ففي الوقت الذي وقّع فيه غالبية الحاضرين من الجانب الاسلامي على المذكرة المقدمة الى المفوض السامي دي مارتيل، أبدى آخرون تحفظهم حول الوحدة مع سوريا لدرجة انهم رفضوا التوقيع على بنود المذكرة وهم كاظم الصلح[٣١]، عادل عسيران[٣٢]، شفيق

لطفي[٣٣]، وبينوا موقفهم المتحفظ إزاء الوحدة مع سوريا التي اصبحت مقرونةً بالطائفة الاسلامية في حين ان لبنان المستقل عُدَّ مطلباً مسيحياً، لا سيما ان العمل المستقبلي يُحتم على اللبنانيين ان يعمدوا الى تشذيب الخلافات وركن الفروقات والعمل سويةً من أجل تقريب الاتجاهات الوحدوية والانفصالية للنهوض بالجمهورية اللبنانية والارتقاء بها لنيل استقلالها وترك المناداة بالوحدة حتى يحين وقتها، وقد شاطر رياض الصلح معارضي مقررات مؤتمر الساحل ووجه لهُ الانتقاد إذْ كان يرى بأن سياسة الامر الواقع التي وصل اليها الواقع اللبناني عام ١٩٣٦، تُحتم على المسلمين الانصراف عن المطالبة بالعودة الى العمق السوري على اساس اللامركزية، مدركاً بأن النزعة الوطنية اللبنانية يجب التصالح معها وتقبلها لا معاداتها ورفضها، لاسيما بعد ان اصبح الاستقلال اللبناني في طليعة الأولويات من أجل استقرار الجمهورية اللبنانية والوحدة والإخاء بين ابنائهِ والعيش الرغيد ضمن حدودهِ[٣٤].

وفي مقابلةٍ صحفيةٍ أجرتها جريدة لوجور اللبنانية مع البطريرك الماروني أنطون عريضة في الرابع عشر من آذار ١٩٣٦، على أثر ما أصدرهُ مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، أكد البطريرك على التزام البطريركية المارونية بالمطالب اللبنانية الاستقلالية التي عرضوها، داعياً الى أهمية تحقيقها والمحافظة على حدود الجمهورية اللبنانية الحالية بناءً على تسوية نهائية تقرها المفوضية الفرنسية العليا في بيروت تُراعي ضمنها تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين لبنان وسوريا، إذْ ليس من المنصف ان تصبح سوريا دولة مستقلة ذات سيادة في حين تبقى الجمهورية اللبنانية على ما هي عليه دون الاستقلال الرسمي[٣٥]، مشيراً الى ان تكون الوحدة من داخل لبنان وبين ابنائهِ من مختلف الطوائف، وعنهُ شخصياً قال: " لي الاهتمام الأبوي نفسه بالنسبة لسكان المدينة والجبل الذين اعتبرهم مثل ابنائي دون تمييز مهما كانت معتقداتهم او ديانتهم "[٣٦].

كما كان لقسم من اهالي جبل عامل وقفةٌ احتجاجيةٌ رافضة لمشروع طلب المعاهدة والمطالبة بإنصافهم وتحقيق رغائبهم في الانضمام للوحدة مع سوريا ففي العاشر من نيسان ١٩٣٦، نظمَّ أهالي منطقة بنت جبيل مظاهراتٍ حاشدة تخللتها المطالب الوحدوية مما أدى الى صداماتٍ أوقعت عدداً من القتلى والجرحى، فاضطر العامليون الى عقد مؤتمر لدعم موقف اهالي بنت جبيل شددَّ على المطالبة بالسيادة والحرية والاستقلال لسوريا الموحدة مع لبنان والإصرار على المطالب حتى يتم تحقيقها، إلاَّ ان المفوضية الفرنسية العليا عمدت الى القمع والقسوة مما أّزم الوضع في جبل عامل، إذْ توسعت المظاهرات والاضرابات وقادت المنظمات الشبابية الاسلامية والمسيحية الكفاح السياسي[٣٧]، حتى شملت فضلاً عن بنت جبيل مدن: صيدا، صور، النبطية، كما أرسل أهالي لبنان الجنوبي في السادس عشر من نيسان من العام

ذاته، برقية الى المفوض دي مارتيل استنكروا فيها سياسة الشدة المتبعة تجاههم وطالبوا بالوحدة الحقيقية مع سوريا، فضلاً عن إرسال أهالي بيروت وصور في اليوم التالي برقياتٍ مماثلة[٣٨].

وفي ظل انقسام اللبنانيين حول مشروع طلب المعاهدة من الحكومة الفرنسية من عدمهِ، وفي الوقت الذي أخذ فيه البطريرك عريضة يؤكد على الثوابت المارونية- الفرنسية بادر بإرسال رسالةً الى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي (دلبوس) Delbos للتذكير بالمساعي التي بذلها الموارنة بدءاً من البطريرك الراحل إلياس الحويك وحتى عهدهِ، وما منحتهُ فرنسا من العهود والوعود، فأخذ يُذَّكر بالعلاقات الطيبة والثابتة التي ربطتهم والتي من شأنها المحافظة على الوجود اللبناني بالحدود المعلنة في أيلول عام ١٩٢٠، وضمانهم منح الاستقلال التام[٣٩]، في حين أرسل رئيس مؤتمر الساحل سليم علي سلام في الرابع عشر من حزيران ١٩٣٦، برقيةً الى وزارة الخارجية الفرنسية أكد فيها: " ان المناطق السورية التي ضمت الى لبنان برغم معارضة سكانها يطالبون، من خلال مؤتمر عقدوه، بالوحدة السورية الشاملة "[٤٠]، وجه وكيل وزارة الخارجية الفرنسية (بيار فيانو) Pierre Viano برقيةً بتاريخ العشرين من حزيران ١٩٣٦، الى رئيس الجمهورية اللبنانية إميل إدة، مفادها إعلام الحكومة اللبنانية عن رغبة حكومتهِ بمعاملة الجمهورية اللبنانية معاملة مماثلة لسوريا والشروع في تأليف وفد لبناني يتولى مهمة المباحثات التي ستجري بين الجانبين في بيروت[٤١]، حال إتمام عقد المعاهدة الفرنسية- السورية[٤٢].

قابل اللبنانيون توصيات فيانو بانقسامٍ حاد في المواقف تمثل بالرضا والقبول من قبل التيار الاستقلالي الذي أخذ يستعد لاختيار الوفد المفاوض، والخروج بمظاهراتٍ مؤيدة لإبرام المعاهدة، وبين التيار الوحدوي المعارض للانفصال والذي أظهر امتعاضهُ من السياسة الفرنسية التي لا تُراعي اماني ورغائب شريحة واسعة من اللبنانيين الذين لا زالوا متمسكين بطلب الوحدة.

فأثار ذلك استهجان القوى الوحدوية ولاسيما الاسلامية ومن بينهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية محمد جميل بيهم والذي أصدر بياناً في السابع والعشرين من حزيران ١٩٣٦، أنكر تأييد عددٍ من اللبنانيين بطلب المعاهدة خلافاً لما تُطالب به الاكثرية المطلقة رافضاً عقد معاهدة تتم دون استشارتهم او تحقيق رغباتهم[٤٣]، لذا قام اللبنانيون الوحدويون بمظاهراتٍ واسعة ونظموا البرقيات والعرائض لإيصالها للجهات الفرنسية العليا، ففي الخامس من تموز ١٩٣٦، اجتمع وجهاء واعيان مناطق: صيدا، طرابلس، صور، مرجعيون، النبطية، بنت جبيل، ركزوا في مطالبهم على رفض المعاهدة وطلب الوحدة السورية الشاملة، وقد أكد مفتي بيروت الشيخ محمد توفيق خالد [٤٤]، على المطالب الوحدوية وفي مقدمتها السيادة القومية وتحقيق الوحدة السورية بجميع اجزائها[٤٥].

إلاَّ ان ذلك لم يُجدِ نفعاً إذْ تألف الوفد اللبناني المفاوض من هيئتين مثّل الاولى وفداً حكومياً ومثّل الثانية وفداً برلمانياً من القوى المعارضة[٤٦]، مقابل الوفد الفرنسي[٤٧]، وعقب تشكيل الوفد اللبناني المفاوض للحكومة الفرنسية في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٣٦، خرجت المدن اللبنانية، لاسيما: بيروت، طرابلس، صيدا، البقاع، عكار، الضنية، بمظاهراتٍ صاخبة واحتجاجاتٍ واضراباتٍ متواصلة، نددّت بتأليف الوفد الذي عدتهُ لا يُمثل غالبية اللبنانيين وقد استمرت حركات الاحتجاج المنظمة من قبل التيار الوحدوي اللبناني طيلة مدة المباحثات الثنائية والتي استغرقت قرابة ثلاثة اسابيع للمدة (٢٠ تشرين الاول ١٩٣٦-١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦)[٤٨].

عقد الوحدويون اللبنانيون في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٣٦، مؤتمراً ضّم الغالبية من ابناء المناطق الاسلامية الملحقة بلبنان الصغير، في منزل الزعيم السني عمر بيهم ببيروت، وعُرف باسم "المؤتمر القومي الاسلامي"[٤٩]، وعُدَّ المؤتمر نقطة تحول جوهرية في الموقف الاسلامي الوحدوي ففي المذكرة التي رفعها اعضائه الى المفوض السامي[٥٠]، لم يُشددَّ المؤتمر كسابقيه على ضرورة تحقيق الوحدة مع سوريا بإعادة المناطق التي سُلخت عنها بل رأى ان تحقيق الوحدة ينبغي ان تتم بين الجمهوريتين، ويُعد ذلك اعترافاً ضمنياً بقيام الجمهورية اللبنانية بكيانها وحدودها المعلنة، كما أشار في المذكرة ذاتها الى أهمية رفع الحيف والغبن الذي تعرض لهُ المسلمون منذُ إعلان دولة لبنان الكبير، وهذا يُعد بحد ذاتهِ اعترافاً صريحاً بصيغة دولة لبنان الكبير[٥١]، لذا فإن المؤتمر القومي الاسلامي سجل تراجعاتٍ وحدوية وتحولاتٍ اسلامية تجاه الموقف من الجمهورية اللبنانية، وانسحاباً صريحاً عن مطالب الضّم السابقة والوحدة مع سوريا، لذا يمكن وصف هذا الموقف الاسلامي الجديد بعقم الوحدة مع سوريا[٥٢]، وترى الباحثة من خلال الوقوف على حيثيات وظروف انعقاد المؤتمر القومي الاسلامي الذي شكّل بدايةً حقيقية لانخراط المسلمين في الواقع اللبناني الجديد، ومطالبتهم بالمساواة وعدم التمايز بينهم وبين الطوائف اللبنانية الاخرى، ان ذلك التراجع جاء على خلفية ما تعرض لهُ المسلمون الوحدويون من خيبة أمل كبيرة أثر توقيع المعاهدة الفرنسية- السورية والتي تنازل بموجبها السوريون ضمناً عن المطالبة بالمناطق التي سُلخت من دولتهم وضمت الى لبنان الصغير، فما كان سبيلهم إلاَّ في العودة للوطن اللبناني.

على أيةِ حال، توصل الوفدان المفاوضان اخيراً الى توقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية في بيروت بتاريخ الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٣٦[٥٣]، من قبل الرئيس إميل إدة والوفد المرافق لهُ مع الجانب الفرنسي الذي مثّلهُ المفوض دي مارتيل، والتي عُدتَّ بمثابة معاهدة صداقة وتحالف مع فرنسا، تضمنت ان تعترف فرنسا باستقلال لبنان ومساعدتهِ للانضمام لعصبة الامم،

وان تحتفظ فرنسا بوجود قواتها العسكرية في الجمهورية اللبنانية، وكانت مدة المعاهدة خمسة وعشرين عاماً، واحتوت على ملحق يتضمن المراسلات المتبادلة بين الرئيس إميل إدة والمفوض دي مارتيل[٥٤]، وقد صادق عليها المجلس النيابي اللبناني في جلستهِ المنعقدة بتاريخ السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٣٦[٥٥].

وما ان تم توقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية حتى تباينت المواقف اللبنانية المفعمة بالتناقضات إزاءها، إذْ عبرت القوى الاستقلالية عن مظاهر الغبطة والابتهاج والخروج بمظاهراتٍ مؤيدة حاملة العلم اللبناني، ومن جانبها عبَّرت البطريركية المارونية على لسان البطريرك أنطون عريضة عن ارتياحها لتوقيع بنود المعاهدة المشتركة بعد ان عدّتها الضمانة الحقيقية لاستقلال الجمهورية اللبنانية بحدودها المعلنة ومدنها المضمومة وموانئها الحيوية، فضلاً عن انها قد قطعت الطريق وبشكلٍ نهائي عن المحاولات الوحدوية الرامية لعودة جمهورية لبنان الى ما قبل أيلول عام ١٩٢٠، وبالتالي زوال المخاوف المسيحية من احتمال عودة الهيمنة السياسية الاسلامية، لاسيما وان المعاهدة قد ضمنت الأحقية السياسية لجميع الفرقاء اللبنانيين[٥٦].

في حين استقبلتها القوى الوحدوية ذات النزعة القومية العربية بالقلق والاستياء لاسيما وانهم عدَّو توقيعها بمثابة ضربة مقصودة لأمانيهم ورغائبهم التي ما انفكوا يُعبرون عنها في المحافل المحلية والدولية، لذا شهدت معظم المدن اللبنانية مظاهراتٍ واضطرابات ومواجهات بين المسلمين والمسيحيين أوقعت عدداً من القتلى والجرحى دعت القوى السياسية اللبنانية من الجانبين الى التدخل العاجل لوأد نار الفتنة[٥٧]، ويبدو مما تقدم ان المسلمين الوحدويين على الرغم من تحولهم عن المطالب الوحدوية وقبولهم ممارسة العملية السياسية وفقاً لما فرضهُ الواقع اللبناني الراهن، إلاَّ انهم قد أثبتوا رفضهم القاطع عن امكانية تخليهم عن حقوقهم المشروعة.

وفيما يتعلق بموقف الدروز من المعاهدة الفرنسية– اللبنانية، فيمكن القول ان غالبية الطائفة الدرزية قد التزمت بموقف الوحدويين اللبنانيين من المسلمين والمسيحيين على حدٍ سواء، إذْ التحقت مواقفهم بالتوجهات الوحدوية لاسيما الاسلامية، رغبةً في الحفاظ على ما حصلوا عليه من الحقوق السياسية على أقل تقدير، باستثناء عددٍ من أهالي المناطق الدرزية ومنها: الشوف، عكار، راشيا وعددٍ من دروز ابناء صيدا الذين أيدوا معاهدة الصداقة والتحالف من أجل ضمان تحقيق المكاسب السياسية على نطاقٍ أوسع[٥٨]، إلاَّ ان غاية الأهمية تكمن في ان توقيع المعاهدة الثنائية قد أوجد تجمعاتٍ طائفية رئيسية، إذْ برز تجمع الطائفة الاسلامية أولاً من خلال تأسيسها "حركة الكشاف المسلم" والتي تحولت الى حزب النجادة[٥٩]، في حين تجمع المسيحيون في حزب مقابل عُرف باسم "حزب الكتائب اللبنانية"[٦٠]، فضلاً عن ظهور احزاب اخرى[٦١]،

عمَّقت الخلافات والمنازعات السياسية وزادت من حجم التنافس الطائفي، وعّكرت الواقع اللبناني الذي خرج حينها من فتنةٍ طائفيةٍ مقيتة كادت ان تودي بالجمهورية اللبنانية، لذا أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً بحلها ومنع قيام الاحزاب والجمعيات والمنظمات السياسية[٦٢]، وعلى أية حال لم تبصر المعاهدة الفرنسية اللبنانية النور لرفض البرلمان الفرنسي التصويت عليها[٦٣].

ثانياً: عودة الدستور وتعطيلهُ للمرة الثانية:

يُمكن أن نتلمس واحدة من أهم نتائج مفاوضات المعاهدة الفرنسية- اللبنانية، ومدى سريانها وتأثيرها على الواقع اللبناني، لاسيما بعد ان أدرك المفوض السامي دي مارتيل عمق الانقسامات والتناقضات السياسية التي عاشها اللبنانيون في اثناء المباحثات الثنائية، لذا بادر دي مارتيل وفي خطوةٍ عُدت وسيلةً لإثبات حسن النية مع اللبنانيين المنقسمين تجاه السياسية الانتدابية وتأكيداً للتسوية الحقيقية التي عالجتها المعاهدة ضمناً عن طريق ضمان حقوق الطوائف اللبنانية بشكل متساوي، لاسيما وان الوحدويين المسلمين قد أعربوا عن تقبلهم للجمهورية اللبنانية، وبدلاً من المناداة بالمطالب الوحدوية راحت اصواتهم تتعالى مطالبةً بالإنصاف والعدالة والمساواة وضمان المكاسب السياسية وفقاً للنسبة العددية التي أقرتها البيانات والنسب الإحصائية الاخيرة عام ١٩٣٢.

لذا أقدم المفوض السامي[٦٤]، في الرابع من كانون الثاني ١٩٣٧، بإصدار المرسوم رقم (L.R/1)، والذي قضى بعودة الدستور اللبناني وإلغاء قرار تعطيلهُ عام ١٩٣٢، مع بقاء مدة رئاسة الجمهورية لثلاث سنوات، ومدة المجلس النيابي أربع سنوات[٦٥]، فسرعان ما باشر الرئيس إميل إدة بالاستشارات لاختيار رئيس الحكومة الجديدة، ولما كان المجلس النيابي مؤلفاً من كتلتين متعارضتين الكتلة الدستورية (١٢) نائباً، والكتلة الوطنية (١٣) نائباً، اختار رئيس الجمهورية بتاريخ الخامس من كانون الثاني ١٩٣٧، خير الدين الأحدب[٦٦]، من اعضاء كتلتهِ ليتولى منصب رئاسة الحكومة بموجب المرسوم رقم (EC/1)، والذي عمد الى تأليف حكومة رباعية بموجب المرسوم رقم (EC/2)، في اليوم ذاته، وكانت الحكومة الرباعية مؤلفة من نواب الكتلة الوطنية بعد مقاطعة الدستوريين وعدم اشتراكهم في اول حكومة تؤلف عقب عودة الحياة الدستورية عام ١٩٣٧[٦٧]، والجدير بالملاحظة ان رئيس الحكومة اللبنانية خير الدين الأحدب ينتمي الى الطائفة السنية التي شهدت التحول الاخير في موقفها من العدول عن الوحدة الى الاعتراف بالواقع اللبناني وما تُمليه عليهم الظروف السياسية المتذبذبة في الجمهورية اللبنانية، وكانت هذهِ المبادرة من قبل رئيس الجمهورية إميل إدة بارقة أمل عند المسلمين في محاولة لإنصافهم ووسيلة من وسائل حقن المشاعر الاسلامية بالتروي لفهم الواقع اللبناني وتقبلهُ.

وقد أثار تشكيل حكومة الأحدب الرباعية اعتراض الزعامة المارونية صاحبة الامتياز الاول في النظام السياسي اللبناني، إذْ أرسل البطريرك أنطون عريضة رسالةً الى رئيس الوزراء اعترض خلالها على توزيع المناصب الحكومية وعلى الاستئثار بالسلطة بناءً على الإحصاء الاخير لعام ١٩٣٢، والذي لم يُعطِ النسبة الحقيقية للطوائف المسيحية في الجمهورية اللبنانية إذْ: "...لا يصلح أن يعتمد عليه في توزيع الوظائف والمنافع على الطوائف اللبنانية بنسبة عددها وأهميتها..." [٦٨]، وعلى ما يبدو، ان موقف المسلمين تجاه الحكومة الرباعية كان متحفظاً للغاية إذْ اقتصر على الترقب والانتظار فيما ستؤول اليه الاحداث، لاسيما بعد ان أُسندت اليهم رئاسة الحكومة وهي المرة الاولى في تاريخ الجمهورية اللبنانية، إذْ عُدت حكومة الأحدب مكسباً سياسياً مهماً للطائفة الاسلامية ومحاولة لتطمين المسلمين نحو المساواة بين الطوائف لتحقيق الوحدة الداخلية لا الخارجية.

أما المعارضة النيابية، فلم تلقَ حكومة خير الدين الأحدب قبولاً لدى الدستوريين الذين قاموا بإثارة الطعون حول شرعية الحكومة كون ان رئيس الجمهورية إميل إدة لم يؤدِ اليمين الدستورية وفقاً لما نصت عليه المادة (٥٠) من الدستور اللبناني[٦٩]، لذا فإن تشكيل حكومة الأحدب يُعد خرقاً دستورياً وقراراً باطلاً، متناسين ان انتخاب إميل إدة جاء في المدة التي كان لا يزال الدستور فيها معلقاً[٧٠]، وتلافياً لأزمةٍ سياسيةٍ حكومية تدخل المفوض السامي وفرض على الكتلتين المتنافستين تشكيل حكومة ائتلافية رباعية، فقدم رئيس الحكومة خير الدين الأحدب استقالة حكومتهِ في الرابع عشر من آذار ١٩٣٧، بموجب المرسوم رقم (EC/268)، وألّف حكومةً ائتلافيةً رباعية ضمت كلٌ من: خير الدين الأحدب، ميشال زكور(الكتلة الدستورية)، حبيب ابي شهلا، احمد الحسيني (الكتلة الوطنية)[٧١]، إلاَّ ان الحكومة الائتلافية الرباعية او ما سُميت بـ "حكومة الاتحاد الوطني"، قد أُجري تعديلاً في تشكيلتها الوزارية بسبب وفاة وزير الداخلية ميشال زكور، فتّم التعديل الوزاري في العاشر من تموز عام ١٩٣٧، بموجب المرسوم رقم (EC/807)[٧٢].

كان على الحكومة الائتلافية ان تُباشر بتهيئة وإعداد الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات النيابية وفقاً لما حددهُ الدستور دورة انتخابية كل اربع سنوات، إذْ أُجريت الانتخابات النيابية الاخيرة في كانون الثاني ١٩٣٤، لذا عمد رئيس الجمهورية إميل إدة الى حل مجلس النواب اللبناني الذي لا تزال التناقضات والانقسامات النيابية مسيطرةً على جلساتهِ، بتاريخ الرابع والعشرين من تموز ١٩٣٧، ودعوة الهيئات الناخبة بتحديد الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٣٧، موعداً لإجراء الانتخابات النيابية التالية[٧٣]، ثم أصدر المفوض السامي دي مارتيل

المرسوم رقم (L.R119)، بتاريخ التاسع والعشرين من تموز ١٩٣٧، والقاضي بتعديل المادة الاولى من قرار كانون الثاني ١٩٣٤ بشأن انتخاب نواب المجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية، بأن زاد عددهم الى اربعين نائباً نصفهم منتخباً والآخر معيناً[٧٤].

وما ان حُدد موعد الانتخابات النيابية بناءً على احصاء عام ١٩٣٢، حتى أرسل البطريرك عريضة رسالةً الى النائب العام للمفوض السامي (مرييه) Meyrier يطلب فيها تدخله لدى دي مارتيل لعدم غبن حقوق الطوائف المسيحية التي أُحصيت بطريقةٍ خاطئة وغير مقبولة، ويطلب إعادة الإحصاء ليتم بطريقةٍ دقيقة، ويُطالب دي مارتيل الحفاظ على مكاسب وحقوق المسيحيين وضمان توزيعاتهم في المناصب الحكومية والنيابية بطريقةٍ عادلة[٧٥].

أصدر المفوض السامي في السابع من تشرين الاول ١٩٣٧، المرسوم رقم (١٣٥)، بشأن انتخاب النواب بإصدار مادةٍ جديدة حددت بموجبها عدد النواب بثلاثة وستين نائباً، كما تم تحديد عدد النواب المنتخبين بـ(٤٢) نائباً، والمعينين بـ(٢١)[٧٦]، وأخيراً أصدر المفوض دي مارتيل في التاسع من تشرين الاول ١٩٣٧، المرسوم رقم (١٢٥٤)، والذي قضى بتوزيع المقاعد النيابية على المحافظات اللبنانية وفقاً للتوزيع الآتي[٧٧]:

- (٢٢) مقعداً للطائفة المسيحية: وزعت (١٣) للموارنة، (٤) أرثوذكس، (٣) كاثوليك، (١) أرمن، (١) أقليات.
- (٢٠) مقعداً للطائفة الاسلامية: وزعت (٩) للسنة، (٨) الشيعة، (٣) الدروز.

وهكذا أُجريت الانتخابات النيابية في الموعد المحدد وتم انتخاب (٤٢) مرشحاً من أصل (٦٣) نائباً، وفي التاسع والعشرين من الشهر ذاته، عُين ثلث النواب والبالغين (٢١) نائباً، بموجب المرسوم رقم (١٣٦٨)، وعقد المجلس النيابي اولى جلساتهُ في اليوم ذاته وأُنتخب النائب بتروطراد رئيساً للمجلس[٧٨]، وقد شهدت المدة الممتدة (٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧-٢١ أيلول ١٩٣٩)، حكوماتٍ متعاقبة فما تكاد تتشكل الواحدة منها وتمضي مدةً معينة حتى تسقط إثر المعارضة النيابية والتكتلات والتناقضات داخل القبة البرلمانية، لذا فقد شهدت هذهِ المدة تذبذباتٍ سياسية وخلافاتٍ نيابية، وتشكلت الحكومات على التسلسل الآتي[٧٩]:

١- حكومة خير الدين الأحدب: (٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧-١٣ تشرين الاول ١٩٣٨).
٢- حكومة خالد شهاب: (٢١ آذار ١٩٣٨- ١ تشرين الثاني ١٩٣٨).
٣- حكومة عبدالله اليافي[٨٠]: (١ تشرين الثاني ١٩٣٨- ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٩).
٤- حكومة عبدالله اليافي الثانية: (٢٢ كانون الثاني ١٩٣٩- ٢١ أيلول ١٩٣٩).

يُعد تاريخ الحادي والعشرين من أيلول ١٩٣٩، تاريخاً مهماً ومفصلياً عالقاً في ذاكرة اللبنانيين، وهو التاريخ الذي أُوقف بموجبهِ العمل بالدستور اللبناني للمرة الثانية[٨١]، وتعطيل كافة

مفاصل الدولة، إذْ حُل مجلس الوزراء ومجلس النواب، وعُلقت الحياة الدستورية بموجب المرسوم رقم (٢٤٦) الذي أصدرهُ الجنرال (غبريرال بيو) Gabriel Puaux [٨٢]، والذي قصد من ورائهِ تحقيق الاستقرار اللبناني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وأُستُعيض عن السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأليف مجلس مديرين مع صلاحياتٍ محدودة يتمتع بها رئيس الجمهورية اللبنانية، فضلاً عن إعادة منصب أمين سر الدولة والذي أُسند الى عبدالله بيهم والى جانبهُ المستشار الفرنسي حاكم المستعمرات المتقاعد (شوفلر) Shovler[٨٣]، وباندلاع الحرب العالمية الثانية طُبقت الاحكام العرفية على الاراضي اللبنانية والتي عُدت مناطق حربية تابعة للنفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط[٨٤].

يمكن القول ان الجمهورية اللبنانية بدءاً من تاريخ إعادة العمل بالدستور في كانون الثاني ١٩٣٦، والعمل بموجب موادهُ الدستورية، وحتى أيلول ١٩٣٩، عندما أُوقفت الحياة الدستورية بسبب بدء أحداث الحرب العالمية الثانية، لم تركن الجمهورية اللبنانية خلال المدتين المذكورتين الى الهدوء والاستقرار السياسي على الصعيدين الوزاري والنيابي، بعد ان اضطربت العملية السياسية واصبحت بين شدٍ وجذب من قبل الكتلتين المتنافستين بينهما والمتصارعتين على السلطة.

الخاتمة:

يُمكننا ان نلمس ان المواقف اللبنانية قد انقسمت الى اتجاهاتٍ طالبت احداها بضرورة المحافظة على ما تحقق بإعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، والانفصال التام عن البلاد السورية وتحقيق الاستقلال النهائي للجمهورية اللبنانية التي أُعلنت عام ١٩٢٦، في حين تبنى اتجاه آخر المطالب الوحدوية الخالصة وأصَّر على تحقيق الوحدة التامة مع سوريا، في حين ظهر تيار انفصالي اسلامي أدى دوراً محورياً في تحول الموقف الاسلامي تجاه الانخراط في الحياة السياسية اللبنانية والكف عن المناداة بالمطالب الوحدوية، فكان ذلك كفيلاً بالانفتاح والتجاوب بين الطائفتين المسيحية والاسلامية، من أجل الحفاظ على دولتهم الفتيّة مع ضمان تحقيق التوزيع الطائفي والمناطقي العادل بين اللبنانيين.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) الصادر بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٣٥، والذي نُشر في (٣ كانون الثاني ١٩٣٦)، بمنح مجلس النواب اللبناني صلاحية إعادة انتخاب رئيس الجمهورية بدلاً من تعيينهِ إثر تعطيل الدستور اللبناني، وحدَّد طريقة الانتخاب وكيفية تولي السلطات إذْ نص على ان: " ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بأكثرية ثلثي الاصوات... ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمؤازرة امين سر الدولة الذي يكون مسؤولاً لديه وحده دون غيره وبمؤازرة مجلس الحكومة..." يُنظر: الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٢٤٧)، لبنان، بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٣٦، ص٢.

(٢) حسين حمد عبدالله، التطورات السياسية في لبنان (١٩٢٠-١٩٤١)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٩٩٦، ص١٣٨.

(٣) تكتل نيابي لبناني، تزعمهُ بشارة الخوري، ومثّل وجه المعارضة السياسية داخل قبة البرلمان، للمطالبة بتفعيل العمل بالدستور المعطل، والإسراع في عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية تضمن الاستقلال والسيادة اللبنانية، واصبحت جريدة لوجور، التي أسسها ميشال شيحا عام ١٩٣٤، لسان حال الدستوريين وتولى شارل حلو رئاسة تحريرها للمدة (١٩٣٦-١٩٤٦) للمزيد يُنظر: جورج فرح، اللبناني الأول الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية (المراحل المختلفة التي مرّ بها لبنان منذ الاحتلال الفرنسي حتى تجديد ولاية فخامته للمرة الثانية)، (د. م)، منشورات دار النشر السياسية للشرق الاوسط، (د. ت)، ص١١-١٢؛ فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية، بيروت، رياض الريس للكتب، ١٩٩٩، ص٢٦-٢٧ بشرى ابراهيم سلمان، شارل حلو وأثرهُ في السياسة الداخلية اللبنانية (١٩٤٦-١٩٧٠)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠١٤، ص٢٧-٢٩.

(٤) تكتل برلماني لبناني، نشأ لمنافسة الكتلة الدستورية، تزعمه إميل إدة وتبنى مساندتهِ والتصويت على قراراتهِ عقب انتخابهُ رئيساً للجمهورية اللبنانية وطالب بالمحافظة على حدود لبنان (موطن مسيحييّ الشرق) المعلنة، والسعي لتحقيق الاستقلال التام، واصبحت جريدة (الأوريان) Lorient، التي حررها غبريرال خباز وجورج نقاش لسان حال الأدبين للمزيد يُنظر: فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة الى اتفاق الطائف، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، ص١٥٨؛ ص٧٧؛ تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة الى انبعاث امة، ترجمة: موريس صليبا، باريس، مركز الدراسات العربي الاوربي، ١٩٩٣، ص٩٨.

(٥) محمد نجم رداد، التطورات السياسية في لبنان (١٩٢٠-١٩٣٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الدول العربية، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٠، ص٧٨؛ شادي خليل ابو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية خفايا، وقائع، وثائق، صور، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨، ص٣٨.

(٦) (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦؛ حسين حمد عبدالله، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩.

(7) Ministere des Affaires Etrangères, série. E. Levant. SYRIE-LIBAN, Affaires generals, 20 Janvier 1936, Vol:37, P.80.

(٨) (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٩) يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب (١٩٢٦-١٩٨٤)، بيروت، مؤسسة الدراسات اللبنانية _ دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٦، مج١ (١٩٢٦-١٩٦٦)، ص٦٢؛ بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، بيروت، منشورات اوراق لبنانية، ج١، ١٩٦٠، ج١، ص١٩٨؛ احمد زين الدين، رؤساء لبنان كيف وصلوا، بيروت، مطبعة نوفل، ٢٠٠٥، ص٥٣.

(١٠) إذْ شهدت شوارع دمشق وعموم المناطق السورية تظاهراتٍ واضراباتٍ واسعة دامتْ خمسين يوماً، بضغط من رجالات الحركة الوطنية احتجاجاً على السياسة المتعسفة التي تنتهجها حكومة الانتداب الفرنسية ومطالبة بالاستقلال الكامل، فوقعت صداماتٍ مسلحة بين الجانبين أسفرت عن سقوط عددٍ من القتلى والجرحى، مما أجبرت دي مارتيل الى تغيير سياستهِ والمباشرة في مفاوضة الكتلة الوطنية السورية من أجل عقد معاهدة ثنائية تحل محل الانتداب للمزيد يُنظر: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي (١٩١٥-١٩٤٦)، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤، وثيقة رقم (٥٥)، ص٣٢٦؛ مهند خضير علي، سوريا وفرنسا (١٩٤٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١١، ص١٤؛ هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢، ص١٠٠-١٠٢؛ نجوى احمد بارودي، السياسة الفرنسية وأثرها في التناقضات السياسية والطائفية في لبنان (١٩٢٦-١٩٤٣)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، ١٩٨٦، ص٢٢٣.

(١١) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦)، بيروت، مكتبة رأس بيروت، ١٩٩٥، ج١، ص٤٧٣-٤٧٤؛ بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، دمشق، مكتبة الاسد، ١٩٧٨، ص٩٤.

(١٢) قاسم خليف عمار، التنوع الطائفي وأثرهُ على الواقع السياسي في لبنان (١٩٢٠-١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٣، ص١٦٣.

(١٣) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، جمعها: الخوري باسم الراعي، ملفة محفوظات بكركي (البطاركة الموارنة ولبنان)، المجمع البطريركي الماروني، المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، (سيرة البطريرك أنطون عريضة)، لبنان، ذوق مصبح، ، ٢٠١٤، ج٢، رقم الوثيقة في المجلد (٢٣)، رقم الملف او السجل (٧)، مذكرة البطريرك أنطون عريضة الى اللجنة البرلمانية الفرعية المكلفة دراسة اوضاع الدول التي تحت الانتداب الفرنسي باللغة الفرنسية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٦، ص١٥٣-١٨٥.

(١٤) هدى شحود طبارة، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، بيروت، دار العلوم العربية، ٢٠٠١، ص٥٣-٥٤؛ محمد نجم رداد، المصدر السابق، ص٨٠-٨١؛ نجوى احمد بارودي، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(١٥) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، رقم الوثيقة في المجلد (٢٢)، رقم الملف او السجل (١٠)، رسالة البطريرك أنطون عريضة الى فلاندان باللغة الفرنسية بتاريخ ٨ شباط ١٩٣٦، ج٢، ص١٥٠-١٥٣؛ أنطون عريضة، لبنان وفرنسا وثائق تاريخية اساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية، ترجمة: فارس غصوب، سلسة تاريخ المشرق العربي الحديث، عدد (٢)، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧، ص٩٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص٩٣-٩٤.

(١٧) هم كلٌ من: ميشال زكور، فريد الخازن، حميد فرنجيه، كميل شمعون، صبري حمادة، مجيد أرسلان، محمد عبد الرزاق يُنظر: شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج١، ص٤٧٦.

(١٨) بعد أن طرحت مبادئ المعاهدة الفرنسية السورية لاحت في الأُفق مطالب لعقد معاهدة فرنسية لبنانية مشابهة يُنظر:

M.A.E, Liban , Affaires generals, Ler mars 1936, vol:37, P.80.

(١٩) (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٣٦.

(٢٠) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج١، ص٤٧٧-٤٧٨؛ ياسر حمد خليفة، إميل إدة ودورهُ السياسي في لبنان حتى عام ١٩٤٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، ٢٠١٤، ص٢٣٤؛ شادي خليل ابو عيسى، المصدر السابق، ص٣٩.

(٢١) حزب عقائدي غير طائفي يميني النزعة، تأسس في (١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢)، بلبنان أولاً ثم انتقل الى سوريا، بهدف: " جعل الأمة السورية هي صاحبة السيادة على نفسها ووطنها"، وقد تزعمهُ أنطون سعادة، ومن مبادئ الحزب: سوريا للسوريين والسوريون أمةً واحدة، القضية السورية قضية قومية، الامة السورية هي وحدة الشعب السوري، والأمة السورية مجتمعٌ واحد للمزيد يُنظر: (د.ع.و)، ملف العالم العربي، وثيقة رقم (ل-١/١١٠٨)؛ وديع بشور، سعادة ونهجهُ الفكري، بيروت، بيسان للنشر، ١٩٩٨؛ سندس عبدالله، أنطون سعادة وأثره في الحياة السياسية والثقافية في سوريا ولبنان (١٩٠٤-١٩٤٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠١٦؛ عماد هادي عبد، الحزب القومي السوري، مجلة الكلية الاسلامية، العدد (١٩)، جامعة النجف الأشرف، ٢٠١٢، ص٢٠٩-٢٤٢؛ كمال أبو مصلح، كمال جنبلاط الإنسان، ط٣، لبنان- المختارة، الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص٢١٨؛ ياسين عبدالرحيم وعيسى اليازجي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، بإذن من رئاسة الحزب، الاحزاب السياسية في سوريا، دمشق، منشورات دار الرواد، ١٩٥٤، ص٦٥-١٢٧.

(٢٢) شمس الدين الكيلاني، تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان (١٩٢٠-٢٠١١)، بيروت، المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٢، ص١٢٥-١٢٦؛ نجوى احمد بارودي، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٢٣) للمزيد يُنظر: حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦ مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذُ عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٦، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٣.

(٢٤) ومن بينهم: سليم علي سلام، عبدالحميد كرامي، صلاح عثمان بيهم، الشيخ احمد عارف الزين، الشيخ احمد رضا، الشيخ سليمان الضاهر، علي ناصر الدين، شوقي الدندشي، صلاح لبكي، فوزي البردويل، يوسف يزبك، محمد جميل بيهم، حسن القاضي، مأمون إياس، عبداللطيف البيسار، امين خضر، عادل عسيران، شفيق لطفي، كاظم الصلح، احمد الداعوق، محمد علي بيهم، عزت قريطم، قسطنطين يني، ابراهيم خرما، تقي الدين الصلح، نعمة ثابت، محمد شقير، زكريا النصولي، أنطوان ثابت، جميل الكوسا، وغيرهم يُنظر: حسان علي حلاق، تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٥٢) ط٣، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص١٦١؛ حسان علي حلاق، المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم، (١٨٨٧-١٩٧٨)، من رواد النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية في لبنان والعالم العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٨؛ سعد محسن عبد، السياسة الفرنسية تجاه لبنان (١٩١٨-١٩٣٨)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الدول العربية، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠٤.

(٢٥) جوزيف ابو خليل، لبنان لماذا؟ مشروع وطن لم يتحقق بعد، ط٢، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣، ص٢٣.

(٢٦) علي عبدالمنعم شعيب، مطالب جبل عامل الوحدة المساواة في لبنان الكبير (١٩٠٠-١٩٣٦)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص١٣٨.

(٢٧) حسان علي حلاق، الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، بيروت، الدار الجامعية، سلسلة دراسات لبنانية وعربية، عدد (٤)، (د. ت)، ص٢٣.

(٢٨) حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص٢٨.

(٢٩) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج١، ص٤٨٠؛ حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص٤٩.

(٣٠) للمزيد عن نص المذكرة الكاملة يُنظر: حسان علي حلاق، مذكرات سليم علي سلام، وثيقة رقم (٣٣)، ص٢٨٤-٢٨٦؛ حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، وثيقة رقم (٤٠)، ص١٧٩-١٨١؛ يوسف قزما خوري، المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٨٧)، دراسة وثائقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، وثيقة رقم (**٩س**)، بتاريخ ١٠ آذار ١٩٣٦، ص٥٥-٦٠.

(٣١) سياسي ومحامٍ لبناني (١٩٠٥-١٩٧٦): ولد في صيدا، وتابع دراستهُ حتى نال شهادة الحقوق من الكلية اليسوعية العامة، أدى دوراً مهماً في السياسة اللبنانية وامتاز بمعارضتهِ لمؤتمر الساحل في آذار عام ١٩٣٦، عُين وزيراً مفوضاً ثم سفيراً في العراق بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٩، دخل المجلس النيابي نائباً عن زحلة في دورة عام ١٩٦٠، عُرف بمواقفهِ المناهضة للقوى الاستعمارية، كما ساهم في إصدار جريدة (النداء) للمزيد يُنظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان (١٨٦١-٢٠٠٦)، بيروت، دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٣١٦.

(٣٢) سياسي لبناني (١٩٠٥-١٩٩٨): ولد في صيدا، عُرف بمعاداتهِ للانتداب الفرنسي، دخل المجال السياسي نائباً عن الجنوب في عدة دورات للأعوام ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥٣، واستمر نائباً حتى عام ١٩٩٢، كما

تولى رئاسة المجلس النيابي للمدة (١٩٥٣-١٩٥٩)، وتسلم عدة حقائب وزارية للمدة (١٩٤٣-١٩٨٤) للمزيد يُنظر: حسين عبدالحسين عباس، عادل عسيران وأثره السياسي في لبنان (١٩٣٦-١٩٥٢)، مجلة جامعة ذي قار العلمية، مج.١، العدد (٤)، ذي قار، ٢٠١٥، ص٩٢-١٠٤؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان (١٩٢٢-٢٠٠٨)، بيروت، دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص٢٧٠-٢٧١.

(٣٣) أحد وجهاء المسلمين ممن حضروا مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة عام ١٩٣٦، عُرف بمعارضتهِ للمؤتمر ورفضهِ التوقيع على مقرراتهِ يُنظر: حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة ١٩٣٦، ص٣٠.

(٣٤) باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص٣٤٥-٣٤٦؛ حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص٧٥-٨٩؛ يوسف قزما خوري، المشاريع العربية الوحدوية (١٩١٣-١٩٨٧)، وثيقة رقم (**ع٩**)، بتاريخ ١٢ آذار ١٩٣٦، ص٦١-٦٥.

(٣٥) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، رقم الوثيقة في المجلد (٢٤)، رقم الملف او السجل (١٠)، مقابلة البطريرك أنطون عريضة مع جريدة لوجور باللغة الفرنسية بتاريخ ١٤ آذار ١٩٣٦، ج٢، ص١٨٥-١٨٩.

(٣٦) أنطون عريضة، المصدر السابق، ص٩٧؛ يوسف قزما خوري، المشاريع العربية الوحدوية (١٩١٣-١٩٨٧)، وثيقة رقم (**٩ص**)، بتاريخ ١٥ آذار ١٩٣٦، ص٦٦.

(37) Gotz Nordbruch, Nazism in Syria and Lebanon The ambivalence of the Germanoption, (1933–1945), London, Routledge Studies on the Middle East, 2009, P.46.

(٣٨) عبدالله الحاج حسن، تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام (١٩٠٠-٢٠٠٠)، بيروت، دار الولاء، ٢٠٠٨، ص٩٠-٩١؛ علي عبدالمنعم شعيب، المصدر السابق، ص١٤٠-١٤٢.

(٣٩) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، رقم الوثيقة في المجلد (٢٦)، رقم الملف او السجل (١٠)، رسالة البطريرك أنطون عريضة الى دلبوس باللغة الفرنسية بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٦، ج٢، ص١٩١-١٩٣.

(٤٠) عصام كمال خليفة، ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥، ص١٣٢-١٣٣.

(٤١) صالح جعيول جويعد، فرنسا ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية (١٩٣٦-١٩٤٦)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص٤١.

(٤٢) معاهدة ثنائية وقعت في باريس بتاريخ ٩ أيلول ١٩٣٣، نصت بنودها على مختلف أوجه التعاون والتنسيق بين فرنسا وسوريا لاسيما على صعيد السياسة الخارجية، كما اتفق الموقعون على ضم دولتي العلويين وجبل الدروز الى سوريا مقابل تمتعهما بنظام إداري ومالي خاص، اما المناطق التي ضمت الى لبنان الصغير، فلم تشر المعاهدة في أي من بنودها لمصيرها، مما عُدَّ تساهلاً سورياً في التنازل عنها للجمهورية اللبنانية وهذا ما أكدهُ الجانب الفرنسي عندما أشار الى ان تغاضي السوريين في مباحثاتهم فيما يتعلق بأراضي المدن الساحلية، ما هو إلاَّ اعترافاً منهم بالتخلي والتنازل عنها للمزيد عن المعاهدة والموقف في سوريا يُنظر: (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم (٣١١/٧٣١)، تقارير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت

الى وزارة الخارجية العراقية، (سرّي ومستعجل)، المرقمة بـ(٣٠٣٩)، المؤرخ في (٢٠ نيسان ١٩٣٣)، وثيقة رقم (٢٢)، ص١٥٢-١٥٣؛ المصدر نفسه، المرقمة بـ(٤٨٨)، المؤرخ في (٢٠ نيسان ١٩٣٣)، وثيقة رقم (٢١)، ص١٤٩-١٥١؛ المصدر نفسه، والمرقمة بـ(٦/٣/٤٣٣)، المؤرخ في (٢٤ نيسان ١٩٣٣)، وثيقة رقم (١٩)، ص١٣٤-١٣٧؛ المصدر نفسه، والمرقمة بـ(١٣٥٤)، المؤرخ في (١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣)، وثيقة رقم (١٧)، ص١٢٥-١٢٦؛ المصدر نفسه، الكتابين المرقمين بـ(١٣٦١) و(١٣٧٠)، المؤرخين في (٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣)، حول المعاهدة مع أصل مرفقاتها، وثيقة رقم (١٥)، ص١١٩-١٢٢؛ المصدر نفسه، ملفة رقم (٣١١/٧٣٠)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية، (سرّي)، المرقم بـ(٧٩٥٣)، المؤرخ في (٥ كانون الاول ١٩٣٣)، وثيقة رقم (١)، ص١،٥؛ اعمال المؤتمر الوطني في ١٤-١٥ تشرين الثاني٢٠٠٠، العلاقات اللبنانية- السورية محاولة تقويمية، انطلياس، الحركة الثقافية، ٢٠٠١، ص٤٨؛ يوسف نوفل، تطور العلاقات السياسية بين سورية ولبنان (١٩٢٠-١٩٩٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ١٩٩٩، ص٣٨-٣٩.

(٤٣) حسان علي حلاق، المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم، ص٤٩.

(٤٤) أُنتخب مفتياً عاماً للطائفة السنية بإجماع الآراء عقب وفاة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ مصطفى نجا يُنظر: (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم (٣١١/٧٣٠)، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية، (سرّي)، المرقم بـ(٢٩٠)، المؤرخ في (١٣ شباط ١٩٣٢)، وثيقة رقم (٣٣)، ص١٠١-١٠٢.

(٤٥) عصام كمال خليفة، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٥؛ شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج١، ص٥١٧؛ نوال فياض، صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٨، ص٨٤-٨٥.

(٤٦) ضَّم الوفد الحكومي: رئيس الجمهورية إميل إدة، امين سر الدولة ايوب ثابت، رئيس مجلس النواب خالد شهاب، وبعد طلب تمثيل الكتلة الدستورية في مباحثات المعاهدة تألفت الهيئة البرلمانية والتي ضمت كلٌ من: بشارة الخوري، غبريرال خباز، نجيب عسيران، حكمت جنبلاط، بتروطراد، محمد عبد الرزاق، وهرام ليليكيان يُنظر: (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٣٦؛ الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٣٤٦)، لبنان، بتاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٣٦، ص٣-٤؛ المصدر نفسه، العدد (٣٣٧٢)، لبنان، بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٣٦، ص٣.

(٤٧) المؤلف من المفوض السامي دي مارتيل وعضوية النائب العام للمفوض السامي (مرييه) Mereih، وثلاثة مندوبين عن المفوضية الفرنسية العليا وهم (لافوان) Lavoun، (كيفير) Kivear، (أوستروغ) Osterogce يُنظر: محمد رضيوي فجر، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية (١٩١٩-١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٥، ص١٤٩.

(٤٨) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج١، ص٥٢٣-٥٢٦.

(٤٩) سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي، بيروت، دار ابن خلدون، (د. ت)، ص٢٦١.

(٥٠) للمزيد عن نص المذكرة يُنظر: حسان علي حلاق، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨-١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية والعلاقات الفرنسية اللبنانية، ط٢، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، وثيقة رقم (٣٧)، ص٢٩٢-٢٩٤؛ حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، وثيقة رقم (٤١)، ص١٨٢-١٨٤.

(٥١) حسان علي حلاق، المسلمون في لبنان: التحول من الوحدة العربية الى الكيان اللبناني، بحث ضمن وقائع الندوة التي عقدتها جامعتا بيروت العربية والجامعة اللبنانية بعنوان "صانعوا لبنان ومؤرخوه"، مركز عصام فارس للدراسات، بيروت، سن الفيل، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٢، ص١٤-١٥؛ حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص٣٤-٣٥.

(٥٢) مسعود ضاهر، ميثاق لبنان الواحد، بحث منشور في مجموعة مؤلفين، لبنان: الحضارة الواحدة، بيروت، النادي الثقافي العربي في لبنان، ١٩٧٧، ص٩٥؛ مسعود الخوند، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام، الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)، لبنان، جديدة المتن، ٢٠٠١، ج١٦، ص١٥١.

(53) M.A.E, Liban , Affaires generals,13 Novembre 1936, Vol:37, P.81;
جريدة النهار، السنة الرابعة، العدد (٩٦٤)، بيروت، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني١٩٤٣، ص١.

(٥٤) للمزيد عن نص وبنود المعاهدة يُنظر: (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٦؛ الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٣٦٥)، لبنان، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٢؛ محمد علي القوزي، محاضرات في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، بيروت، مكتبة الرسالة، ٢٠١٥، ص٨٤.

(٥٥) (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٥٦) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، رقم الوثيقة في المجلد (٧٧)، رقم الملف او السجل (١٢)، رسالة البطريرك أنطون عريضة الى ممثلي الصحافة العالمية باللغة الفرنسية بتاريخ (-/-/١٩٣٦)، ج٢، ص٣٣٩.

(٥٧) للمزيد عن المظاهرات والصدامات وبيانات القوى السياسية اللبنانية المطالبة بوقف وإخماد النعرة الطائفية بين اللبنانيين يُنظر: حسان علي حلاق، مذكرات سليم علي سلام، وثيقة رقم (٤٠)، ص٢٩٨-٢٩٩؛ شفيق جحا، معركة مصير لبنان، ج٢، ص٥٥٤-٥٥٩؛ مسعود الخوند، المصدر السابق، ج١٦، ص١٥٢-١٥٣.

(٥٨) محمد حسين زبون، الدروز ودورهم السياسي في لبنان (١٩٤٣-١٩٨٩)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص٤٠؛ غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧، ص٥٠؛ محمد نجم رداد، المصدر السابق، ص٩٣.

(٥٩) منظمة اسلامية، تأسست أواخر عام ١٩٣٦، بزعامة عدنان الحكيم، نشأت نتيجةً لسياسة التفرقة السياسية والطائفية التي شهدها الواقع اللبناني آنذاك، ومن أجل تدعيم الفكرة العربية الوحدوية في الجمهورية اللبنانية، تحددت مبادئها في كونها تُمثل حزب لبناني اسلامي وحدوي سياسي ديمقراطي تحرري، فضلاً عن تدعيم

أُسس التعاون العربي، ورفع شعار "بلاد العرب للعرب" يُنظر: توفيق مقدسي ولوسيان جورج، الاحزاب السياسية في لبنان، بيروت، (د. ت)، ص٢٠-٣١؛ محي الدين سلهب، حزب النجادة، بحث منشور في مجموعة مؤلفين، القوى السياسية في لبنان، بيروت، النادي الثقافي العربي_ دار الطليعة، ١٩٧٠، ص١٤٥-١٦٧.

(٦٠) منظمة مارونية، ذات نزعة قومية لبنانية، تأسست في (٢١ تشرين الثاني ١٩٣٦)، بزعامة بيار الجميل، وجاءت رداً على المطالب الوحدوية القومية وللمحافظة على الكيان اللبناني، هدفت الى جعل لبنان وطناً ينعم فيه اللبنانيين بحريةٍ وكرامة، ورفع شعار " الله ، الوطن، العائلة " للمزيد يُنظر: (د.ع.و)، ملف العالم العربي، حزب الكتائب تأسيسهُ، عقيدته، نظامه، وثيقة رقم (ل١/١١٠٤) ؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم (ل-١٩٠٢/١)؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم (ل-١٣٠٤/٢)؛ جان شرف، حزب الكتائب اللبنانية، بحث منشور في مجموعة مؤلفين، لبنان التاريخ والجغرافية والقوى السياسية، بيروت، تيار المستقبل، ٢٠٠٨، ص٢٨٥-٢٩٧؛ عارف عبد الحسين عباس، بيار الجميل ودورهُ السياسي في لبنان (١٩٠٥-١٩٨٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٤.

(٦١) شهد عام ١٩٣٦، ظهور عدة احزاب ومنظمات منها: منظمة القمصان البيضاء: برئاسة لطف الله عواد، من الطائفة المارونية، حزب الوحدة اللبنانية: وترأسهُ لطف الله عواد ايضاً، حمل مبدأ معارضة كل فكرة ترمي الى الوحدة السورية او الاتحاد اللامركزي، حزب الجبهة القومية: تشكل في (٢٧ تموز ١٩٣٦)، برئاسة يوسف السودا، ونادى بالوطنية اللبنانية الاستقلالية، الحزب الاشتراكي اللبناني: نشأ في مرجعيون والمناطق المجاورة لها، وظل حزباً محلياً مؤيداً للحكومة الفرنسية ولمبدأ الاستقلال التام، حزب النهضة: ضم ابناء الطائفة الشيعية برئاسة احمد بك الاسعد، ومثّل المطالب الاسلامية التي طُرحت عام ١٩٣٦، إلاَّ انهُ كان حزباً مرحلياً لم يستمر، وأُنشأ فرعاً في صور لحزب الوحدة السورية ضم كلٌ من: رائف حلاوي، رائف بيطار، محمد صفي الدين، صالح عرب وغيرهم، وطالبوا بالانضمام للوحدة السورية يُنظر: علي شعيب، التجربة الحزبية عند شيعة لبنان، بحث منشور في مجموعة مؤلفين، الشيعة في لبنان من التهميش الى المشاركة الفاعلة، بيروت، دار المعارف الحكمية، ٢٠١٢، ص٢٨٦؛ سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي، بيروت، دار ابن خلدون، (د. ت)، ص٢٧٠-٢٧٨؛ قاسم خليف عمار، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٦٢) بموجب المرسوم رقم (١٤٧٤)، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧، إذْ نص على ان: " تحل الجمعيات المعروفة بـ(القمصان البيضاء، الكتائب اللبنانية، النجادة)، وكل جمعية شبيهة بها..." ، الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٥١٨)، لبنان، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٧، ص١٧٦٣.

(٦٣) للمزيد يُنظر: جورج اللاذقاني، من أسرار التاريخ لماذا دفنت في باريس المعاهدة الفرنسية السورية والمعاهدة الفرنسية اللبنانية عام ١٩٣٦، ترجمة: حافظ الجمالي، دمشق، مطبعة اسكندرون، ٢٠٠٤.

(٦٤) بعد ان كان المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو قد اتفق مع رئيس الحكومة اللبنانية في تموز ١٩٣٣، على الأسس التي بموجبها سيعدل الدستور اللبناني لاحقاً، والمتضمنة إلغاء مجلس الوزراء وايجاد وزير واحد يسمى وزير الدولة، وإلغاء تعيين النواب اللبنانيين وان يصبح جميعهم منتخبين لا يزيد عددهم عن (٣٢)

نائباً وان يكون الانتخاب على درجة واحدة مع تحديد صلاحيات المجلس النيابي يُنظر: (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم (٣١١/٧٣٠)، تقرير المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية، (سرّي)، المرقم بـ(٦٢٨)، المؤرخ في (٤ تموز١٩٣٣)، وثيقة رقم (١٠)، ص٣١؛ المصدر نفسه، المرقم بـ(٥٣٦)، المؤرخ في (٢٣ آيار ١٩٣٢)، وثيقة رقم (١٥)، ص٤٦.

(٦٥) الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٣٨١)، لبنان، بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣٧، ص٢؛ احمد زين، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاتهُ (١٩٢٦-١٩٩٠)، بيروت، مجلس النواب المديرية العامة للدراسات والبحوث، المديرية العامة للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣، ص٥٠٩.

(٦٦) سياسي وبرلماني لبناني (١٨٩٤-١٩٤٧): من الطائفة السنية، ولد في طرابلس، أكمل دراستهُ في بيروت، ثم درس الرياضيات وتخرج من جامعة السوربون بفرنسا، عمل في مجال الصحافة فأصدر جريدة (العهد الجديد) وجريدة (Pan Arab)، عُرف بمعارضتهِ للسياسة الفرنسية حتى عام ١٩٣٦، أُنتخب نائباً في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٧، ثم عُين رئيساً للحكومة حتى كانون الثاني ١٩٣٨ للمزيد يُنظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص٢٩؛ عدنان محسن ضاهر و رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، ص٢٨.

(٦٧) (م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الرابع، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢ شباط ١٩٣٧؛ يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية، مج١، وثيقة رقم (٩)، ص٦٣.

(٦٨) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، رقم الوثيقة في المجلد (٣١)، رقم الملف او السجل (١٠)، رسالة البطريرك أنطون عريضة الى خير الدين الأحدب باللغة العربية بتاريخ ٦ شباط ١٩٣٧، ج٢، ص٢٠٩-٢١٠.

(٦٩) والتي نصت: " عندما يقبض رئيس الجمهورية على ازمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الاخلاص للأمة والدستور بالنص التالي: احلف بالله العظيم أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه". يُنظر: الدستور اللبناني الصادر في (٢٣ آيار ١٩٢٦) مع جميع التعديلات التي أُقرت في مجلس النواب اللبناني وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف)١٩٩١، ص٣٩؛ شفيق جحا، الدستور اللبناني تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي (١٩٢٦-٢٠٠٩)، ط٥، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠١٤، ص١٠٩؛ وسام اللحام، المبسّط في الدستور اللبناني، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠، ص١٢٧.

(٧٠) يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية، مج١، ص٦٧؛ إلياس الديري، من يصنع الرئيس، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص٩١.

(71) M.A.E, Liban , Affaires generals, Mars1937, Vol:37, P.81;

(م.م.ن)، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٧ آذار ١٩٣٧؛ يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية، مج١، وثيقة رقم (١٠)، ص٨٢-٨٣؛ فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها، اطوارها، آثارها، اعلامها (١٨٦٠-١٩٧٧)، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣٣.

(٧٢) نص التعديل على تعيين خير الدين الأحدب (رئيساً للحكومة ووزيراً للاقتصاد الوطني)، خليل ابي اللمع (وزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف ويُكلف بشؤون الخارجية والدفاع الوطني)، جورج ثابت (وزيراً للمالية والبريد والبرق)، حبيب ابي شهلا (وزيراً للداخلية) يُنظر: يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية، مج١، وثيقة رقم (١١)، ص٨٥.

(٧٣) ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية (١٨٦١-١٩٩٢)، القوانين- النتائج، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص٦٤-٦٥؛ فؤاد الخوري، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٧٤) الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٤٨٠)، لبنان، بتاريخ ٢٥ آب ١٩٣٧، ص١٤٣٠؛ ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية وتطور احكامها (١٩٢٢-١٩٩٢)، مجلة الحياة النيابية، مج١٧، العدد: كانون الاول، بيروت، صادرة عن المجلس النيابي اللبناني، ١٩٩٥، ص٢٣.

(٧٥) وثائق البطريرك أنطون عريضة الوطنية، رقم الوثيقة في المجلد (٣٢)، رقم الملف او السجل (١٠)، رسالة البطريرك أنطون عريضة الى مريبه باللغة الفرنسية بتاريخ ١ آب ١٩٣٧، ج٢، ص٢١١.

(٧٦) الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٥١٥)، لبنان، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٧، ص١٧٣٠؛ احمد زين، تطور الحياة البرلمانية في لبنان، مجلة الحياة النيابية، مج٢٣، العدد: حزيران، بيروت_ صادرة عن المجلس النيابي اللبناني، ١٩٩٧، ص٦٣.

(٧٧) الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٥٠١)، لبنان، بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٣٧، ص١٦٠٦-١٦٠٧؛ ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية (١٨٦١-١٩٩٢)، ص٦٥-٦٦؛ ضاهر غندور، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم الحياة النيابية والتشريعات الانتخابية في لبنان، بيروت، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩٢، ص٣٥٣.

(٧٨) (م.م.ن)، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٧؛ احمد زين، من التاريخ النيابي النواب والادوار، مجلة الحياة النيابية، مج٣٨، العدد: آذار، بيروت_ صادرة عن المجلس النيابي اللبناني، ٢٠٠١، ص١٩-٢٠؛ جوزيف الخوري طوق، هؤلاء هم حكام لبنان أنصفوهم او حاكموهم، (د. م)، ١٩٩٠، ص٣٢.

(٧٩) (م.م.ن)، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٧؛ الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٨؛ الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨؛ الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٩؛ يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية، مج١، وثيقة رقم (١٢)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، ص٨٥-١٢٠.

(٨٠) سياسي ورئيس حكومة لبناني (١٩٠١-١٩٨٦): من الطائفة السنية، ولد في بيروت، درس الحقوق ثم حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون بفرنسا عام ١٩٢٦، مارس المحاماة الى جانب الشؤون السياسية، عُرف بسياستهِ ومواقفهِ المعتدلة، أُنتخب نائباً في البرلمان اللبناني لأول مرة عام ١٩٣٧، وأُعيد انتخابهُ في دوراتٍ متعددة منها ١٩٤٧، ١٩٥١ ،١٩٥٣، وغيرها، تولى رئاسة الحكومة عدة مرات في الأعوام ١٩٣٨،

١٩٣٩، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٦٨، واستمر يشغل المناصب الحكومية في الجمهورية اللبنانية حتى عام ٢٠٠٥، إذْ عُين وزيراً للطاقة والمياه ووزيراً للصناعة للمزيد يُنظر: محمد جابر عناد، عبدالله اليافي ودورهُ السياسي في لبنان (١٩٠١-١٩٨٦)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٤؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص٤٠٠-٤٠١؛ مجلة المركز العربي للمعلومات، دولة رئيس الحكومة، العدد (٦١)، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٦-٤٠.

(٨١) جريدة النهار، العدد (٢٣٣٥)، بيروت، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني١٩٤١، ص٢؛ (د.ع.و)، ملف العالم العربي، وثيقة رقم (ل_٣/١٣٠٢)؛ جورج فرح، لبنان المستقل، بيروت، دار النشر السياسية للشرق الاوسط، ١٩٥٠، ص٢٩.

(٨٢) عُين مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية على سوريا ولبنان للمدة (٧ كانون الثاني ١٩٣٩-٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٠)، باشر مهامهُ في السابع من كانون الثاني ١٩٣٩، خلفاً للكونت دي مارتيل الذي أُحيل على التقاعد يُنظر: يوسف حسين إيبش وآخرون، مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه (١٨٠٠-١٩٥٠)، لبنان، المختارة، الدار التقدمية، ٢٠٠٨، ص٢٧٣؛ بشارة خليل الخوري، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٨٣) الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (٣٧٢٧)، لبنان، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص٥٢١٤-٥٢١٥؛ حسان علي حلاق، تاريخ لبنان المعاصر، ص١٩٠؛ بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق٩٧؛ هدى شحود طبارة، المصدر السابق، ص٥٦؛ منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩، ص٣٣.

(٨٤) محمد عبد المولى الزعبي، لبنان بين التحرر والاستعمار، دمشق، مطبعة الحياة، (د. ت)، ص٢٥.